Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (6), Issue (2) December (2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

الاستقرار السياسي والامن واثره على قطاع السياحة في العراق

م. م. سمير محمود جاسم

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياحية

The alleged Czech Republic and security and its impact on the tourism sector in Iraq

Sameer Mahmoud Jasim

samir.mahmud@uomustansiriyah.edu.iq

https://orcid.org/0009-0007-9907-0998

الملخص:

تعد ظاهرة الاستقرار السياسي من بين الظواهر المهمة التي تعاني منها اغلب دول العالم، واذا كانت الدول المتقدمة قد تجاوزتها عبر سلسلة من الاليات وبفعل تقادم التجربة وتطورها، فعلى العكس من ذلك تعاني اغلب الدول غير المتقدمة من هذه الظاهرة التي انعكست سلبا على كل نواحي الحياة وتفرعاتها، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والجاني السياحي موضوع بحثنا العراق كونه من الدول حديثة الديمقراطية، فلا زال يعاني من الظاهرة منذ تأسيس دولته المعاصرة في عشرينات القرن الماضي، لكنها ازدادت نحو غير معتاد في المرحلة التي تلت عام ٢٠٠٣ بعد اسقاط النظام الدكتاتوري والاسباب هي داخلية وخارجية.ان اهمية الاستقرار السياسي واثره على السياحة والسفر من خلال دراسة الاسباب والعوامل التي ادت الى تراجع الطلب والخدمات السياحية.وتوصلنا من خلال هذه الورقة الى العديد من النتائج اهمها ان قطاع السياحة والسفر سجل مؤشرات سلبية في بداية الامر ومع مرور الوقت بدء بالتعافي التدريجي. كلمات مفتاحية الامن وتحقيق السلام والاستقرار السياسي القطاع السياحي السياحة في العراق

Summary:

The phenomenon of political stability is among the important phenomena that most countries in the world suffer from، and if the developed countries have overcome it through a series of mechanisms and due to the aging of experience and its development، then on the contrary، most non-developed countries suffer from this phenomenon، which has had a negative impact on all aspects of life and its branches. The economic، social، cultural، and tourism culprit is the subject of our research. Iraq، being one of the newly democratic countries، has been suffering from the phenomenon since the establishment of its contemporary state in the 1920s، but it increased in an unusual way in the period that followed 2003 after the overthrow of the dictatorial regime، and the reasons are internal and external.The importance of political stability and its impact on tourism and travel through studying the causes and factors that led to a decline in demand and tourism services.Through this paper، we reached many results، the most important of which is that the tourism and travel sector recorded negative indicators at the beginning، and with the passage of time Keywords Security, peace and political stability Tourism sector Tourism in Iraq، it began to gradually recover.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في أن الموضوع مهم ويشمل جميع دول العالم وليس العراق التي تعتبر حدث سياسي هام جلب اهتمام العالم والمجتمع الدولي خاصة أن الاستقرار السياسي يعد من أبرز العوامل المؤثرة في قطاع السفر والسياحة والذي كان يعاني من تداعيات جائحة كورونا ولا يزال في مرحلة التعافي.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

١. تبيان العلاقة بين الاستقرار السياسي والامني وتأثيره السياحية.

٢. تحليل مؤشرات الطلب السياحي في العراق.

٣. إبراز أثره على قطاع السياحة واستخلاص النتائج والتوصيات.

منهجية البحث :

وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على منهجين هما:

- **المنهج الاستنباطي:** ومن أدواته الوصف والتحليل، بحيث قمنا بوصف وتحليل المعلومات عن الاستقرار السياسي وأهميته في قطاع السياحة قصد تحديد النتائج والوصول إلى الأهداف الموضوعة. السياسي وأهميته في قطاع السياحة قصد تحديد النتائج والوصول إلى الأهداف
- **المنهج الاستقرائي:** من خلال دراسة حالة الاستقرار السياسي والامني في العراق وأثرها على السياحة في العراق واستقراء النتائج وتعميمها على المناطق التي تواجه نفس الظروف السياسية

إشكالية البحث:

تتمحور معالم بحثنا في السؤال الجوهري التالي ما طبيعة العلاقة بين الاستقرار والسياحة ؟وبناء على التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:كيف يمكن تحقيق الأمن السياحي ؟أين تتجلى الأزمات الأمنية التي تؤثر على السياحة ؟

هيكلية البحث:

من خلال الإشكالية الرئيسية، والتساؤلات المتفرعة عنها، نقترح التصميم التالي:**المبحث الاول:** الاستقرار النظام السياسي.**المبحث الثاني:** الامن السياحي.**المبحث الثالث:** العلاقة بين الاستقرار السياسي والامن السياحي.

المقدمة

بقدر تعلق الامر بالعراق فانه يعاني من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من تأسيس دولته المعاصرة في عشرينات القرن الماضي.لكن على نحو متناوب، اما في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، فقد ازدادت اموره ارتباكا وصار عدم الاستقرار سمته الاساسية واذا اردنا ان نعرج على الاسباب التي ادت الى ذلك نجد بانها متعددة لكن بالإمكان الى تقسيمها الى اسباب داخلية واسباب خارجية، الاسباب الداخلية فهي تتمثل بالطريقة التي تمت فيها عملية تغيير النظام السياسي في العراق، والاساس الهش الذي قام عليه والمتمثل بالمحاصصة، اما الاسباب الخارجية فهي تتمثل بالتدخل السلبي لدول الجوار بالشأن العراقي، والدولية تمثلت بطريقة تعامل المجتمع الدولي مع الملف العراقي والتي اتسمت بعدم المبالاة.تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من بين الظواهر المهمة التي تعاني منها اغلب دول العالم، ان مناقشة ظاهرة استقرار النظام السياسي وتأثيره على السياحة في العراق من حيث المفهوم والاسباب ستكون المهمة الاساسية التي سوف نناقشه في هذه الندوة. تتكون هذا الورقة البحثية من ثلاث محاور المحور الاول الاستقرار السياسي، والمحور الثاني الامن السياحي، والمحور الثالث تأثيره على السياحة في العراق

المبحث الاول: الاستقرار النظام السياسي

الاستقرار السياسي، هو مضي نظام من الانظمة السياسية و في دولة من الدول على نهج معين، دون ان يصاحبه توقف او تغيير مفاجئ في حركته بحيث يربك نسق منظومته العامة[١]اما عدم الاستقرار السياسي فهو عكس لمعنى الاستقرار، اي ان تكون هناك هزات كبيرة وجذرية تخرج النسق عن مساره المعتاد فتربك النظام وتجعل عمله مصحوبا بالخلل[٢].يعيش النظام السياسي العراقي حالياً أزمة معقدة على المستويات كافة وفي القطاعات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدت إلى ظهور الاضطرابات السياسية وانعدام السلم الاجتماعي والمدني، وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية، وكثرة الصراعات والتناقضات، وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي، وأصبحت أجهزة الدولة مشلولة وضعيفة، مما أدى إلى اللجوء إلى ممارسة العنف أو الحرب الأهلية في مراحل زمنية مختلفة أوصلت البلد إلى حافة التقسيم، فضلاً عن اختلال تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالتنمية والإعمار للنهوض بالواقع العراقي، الأمر الذي عمّق أزمات النظام السياسي، إذ أصبح مُعرض لانهياره كدولة مع عدم وجود استراتيجيات ناجعة للوصول بالدولة إلى حافة البناء من جديد.يتباين الفواعل السياسيون في العراق ويتناقضون في الرؤى تجاه بناء الدولة، وما تم وضعه من إطار دستوري لبناء الدولة العراقية لم يسهم في حل المعضلة، بل زاد في تعقيد ما موجود، كونه أوجد معضلات أخرى متعلقة بعضها بعدم بيان معالم الهوية العراقية وطبيعة النظام السياسي والعلاقة بين السلطات الثلاث، ليشخص ذلك ضياع الدولة

بين أتون نصوص دستورية لا رابط بينها في الغالب، بل كانت اقتطاعات غير موفقة وضعت إما على عجل أو عن قصد أو عن عدم دراية بدور الدستور ومكانته في حياة الدول والشعوب.لم تعد الدولة لدى العديد من المفكرين والمحللين في مجال العلاقات الدولية، تشكّل العامل الأوحد والأهم في فهم صراعات الشرق الأوسط، ليصبح منظور الجماعات السياسية المنقسمة على أسس عرقية أو طائفية قاعدة لفهمها وتفسيرها. ويعد العراق من الدول التي تعيش هذه المعضلة التي تفاقمت مع الاحتلال الأمريكي وما رافقه من تداعيات جعلت هذا البلد يدور في مشاكل وأزمات خطيرة تهدد وحدته الوطنية بالتصدع والانهيار، ولعل أخطر هذه الأزمات تكريس الطائفية إلى الدرجة التي يمكننا أن نقول فيها أن العراق يمر بمرحلة فقدان الهوية الوطنية الجامعة لكلّ أطياف المجتمع، الأمر الذي أسس لصعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية[٣].تعد معضلة التدخل الخارجي في العراق بمثابة المعضلة الكبيرة في عناصر أزمة النظام السياسي، وبات واضحاً الدور والتأثير الكبير للعامل الخارجي في تحقيق التوافقات والتسويات بين أطراف العملية السياسية في العراق، فتفاعلات التغيير وأبعاده قد دفعت دول الجوار إلى الانخراط بشدة في الملف العراقي والاستفادة من إشكاليات ما بعد التغيير، وأعطى التغيير للتدخل الخارجي فرصة كبيرة من أجل تحقيق بعض المكاسب السياسية في ساحة خصبة تسهل أمكانية التوسع الإقليمي على حساب أرض وشعب العراق. وصولًا لبناء دولة القانون والمؤسسات يعد الاستقرار السياسي من أهم المفاهيم الحديثة والمعاصرة التي سيطرت على العقل السياسي الإنساني منذ فترة بعيدة، إذ يعد ركيزة أساسية في استقرار المجتمعات البشرية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والأمني، فبدون الاستقرار السياسي لا يمكن للشعوب والدول أن تنهض.وتكمن أهميته لكونه يعد مطلباً اجتماعياً في كل زمانٍ ومكان، ونظراً لدوره التنموي في تطور المجتمعات، أصبح محور اهتمام الفكر السياسي بمراحله المختلفة، وقد التفت له الإغريق والرومان في فكرهم السياسي وأصبح محط اهتمام كبير في فسلفتهم السياسية والعسكرية والاجتماعية، وزاوجوه بفلسفة وفكرة بناء الدولة.وبغض النظر عن التحديات التي يواجهها مفهوم الاستقرار السياسي من الناحية الإستدلالية له، إلا أنه يتحدد بمعيارين غير قابلين للشك وهما (الاستقرار والسياسة)، وهذان المفهومان يعبران عن النظام السياسي بشكل عام وطبيعته في الوقوف بوجه الانهيارات الفجائية والإنقلابات والتدخلات الخارجية، أي بمعنى آخر بأن الاستقرار السياسي هو صفة ملازمة للنظام السياسي ويرتبط به ارتباطاً مباشر، فلا يمكن الحديث عن الاستقرار السياسي في ظل غياب النظام السياسي.انطلاقاً من هذه المقدمة البسيطة، سنحاول تسليط الضوء على أبرز معوقات الاستقرار.وقفت وراء عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ جملة من الاسباب، من الممكن تناولها عبر الاتي:

المطلب الاول: الاسباب داخلية

ومن اهمها:

١. **<u>اسباب سياسية</u>**انهار النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وجاء بدلا عنه نظام جديد يقوم على التبادل السلمي للسلطة والتعددية الحزبية والالتزام بالدستور.الى هذه اللحظة والنظام السياسي العراقي مهيئ للعمل والاستقرار، لكن تطبيق النصوص الدستورية يختلف عن كتابتها، ان النهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي عبر اتخاذه للمحاصصة والتوافقية كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية قد انعكس سلبا على اركان النظام وعلى اداءه وطريقة عمله، كون المحاصصة قامت بتوزيع السلطة على اسس دينية وقومية ومذهبية، مما افقد النظام وحدة بناءه وانسجامه، وغاية العمل فيه التي كان من المفترض ان تكون موحدة، حتى الاختلافات في الرؤى لم تكن في البرامج والاهداف مثل بقية الدول، بل اصبحت على شكل سباق وادعاء كل مكون سياسي بانه يمثل مكون مجتمعي، وبالتالي فهو يدافع عن مصالحه ضد مصالح المكونات المجتمعية الاخرى، وهذه الحالة ولدت صراع هوياتي داخل المنظومة العامة للبلاد، افقدت النظام السياسي ديمومته واستقراره وانسجامه الوظيفي، وصارت الوظيفة العامة وسيلة للكسب والثراء حتى لو على حساب الدولة ومؤسساتها واستقرارها[٤]، ومن ضمنها السياحة في العراق.

٢. **<u>اسباب امنية</u>** من المتعارف عليه ان العمل في المجال السياسي يحتاج الى بيئة امنة، كون هذه البيئة ستكون الساحة التي يعرض فيها المرشحون للانتخابات برامجهم الانتخابية، ويحاولون اقناع ناخبيهم بها وبشخوصهم وفي الوقت عينه يستطيع الناخب ان يذهب بكل حرية وسلام الى الاقتراع ، وبقدر تعلق الامر بالعراق فان الظروف الامنية المت به عقب عام ٢٠٠٣، تعد ظروفا قاسية وغير طبيعية، كونها حرمت العمل السياسي والسياحي من البيئة المستقرة والامنة، وصارت حياة المواطن السياسية في خطر، الامر الذي اربك العمل الانتخابي وضيع معناه[٥]، كما اثر بشكل مباشر على السياحة في البلد.

٣. **<u>اسباب ثقافية</u>** العمل الديمقراطي قبل كل شيء، هو ثقافة وسلوك اكثر مما هو قواعد او نصوص يتم ترجمتها الى الواقع، وهذه الثقافة لا تأتي بمحط، بل تحتاج الى خبرة والمزيد من التراكم وتواتر التجربة ونضوجها.الدول المتقدمة لا تجد صعوبة كبيرة في هذا المجال، كونها قد

شرعت بهذا المجال منذ فترة طويلة فضلا عن متانة الاساس الذي ثبت فوقه نظامها الديمقراطي، لكن المشكلة تكون واضحة وعميقة في الدول غير المتقدمة، وذلك لطبيعة الثقافة السائدة التي تميل للخضوع، بسبب مكوث شعوبها تحت الحكم الديكتاتوري[٦].

٤. **اسباب اقتصادية** يعد الاستقرار الاقتصادي احد علامات الاستقرار في دولة من دول العالم، كون الاقتصاد هو المعين الذي يمد السلطة السياسية بعناصر القوة والانسجام، والاقتصاد مهم جدا لتمويل مؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة خاصة في البلدان التي تمر بحالة حرب او تعاني من مشاكل مجتمعية او تهديدات خارجية[٧]العراق وعلى الرغم من كونه بلد كثير الخيرات، الا انه بات يعاني من ضبابية في ملفه الاقتصادي، وهناك اسباب متعددة تقف وراء ذلك لعل من بينها عدم وضوح وجهته الاقتصادية، هل هي اشتراكية، ام رأسمالية، ام غير ذلك.

ان العراق مثله مثل بقية الدول غير المتقدمة يعاني من احادية اقتصاده الريعي، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على تصدير النفط دون ان يكون هناك تنوعات في مصادر الدخل ومنها السياحة.

المطلب الثاني: اسباب الخارجية

١. **اسباب اقليمية**

النظام السياسي هو ابن البيئة المحيطة يتأثر ويؤثر بها، وكل نظام لا ينسجم مع بيئته يصبح منبوذ من قبلها، وتقع عليه مسؤولية القيام بالتغيير، فأما يتغير هو، او ان تتغير البيئة المحيطة، بحسب مزاجه وهواه.لا يختلف الحال مع النظام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، فهو الاخر نما ونشاء وسط بيئة معادية، او لنقل لا تنسجم معه، فهو ذو توجه ديمقراطي تعددي، وبقية الانظمة ذات توجه غير ديمقراطي في الحكم، وبالتالي فان هذه القطعة دخيلة على بقية الجسد وغير منسجمة معه[٨].ان الاساليب التي اتبعتها الدول المجاورة لإفشال التجربة العراقية، فكانت متعددة، منها ما هو عسكري عبر دعم بعض الجماعات المسلحة، ومنها ما هو ناعم عبر وسائل الاتصال التي تبث بشكل عام بالأخص السياحي منه.

٢. **اسباب دولية** ان التغيير الذي شهده العراق كان في الكثير من جوانبه تغييرا تم بإشراف الولايات المتحدة التي تمكنت من ازالة النظام الدكتاتوري فيه ، لكنها لم تواصل دعمها للعراق بحيث تساعدهم في ارساء دعائم النظام الجديد، سيما ان ساعدت بعض قرارتها في ان تجرد هذا النظام من بعض مقومات القوة، ويضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة اقدمت على الانسحاب قبل ان تقدم ما يكفي للعراق من دعم عسكري او لوجستي او اقتصادي كان العراق بأمس الحاجة له، الامر الذي ساهم في زعزعة استقرار النظام وارباكه[٩]، على هذا الاساس، من الممكن القول بان البيئة الخارجية ايضا اسهمت في زعزعة استقرار العراق، لأسباب كثيرة تتعلق بحماية الدول الاخرى اكثر من الاهتمام بتحقيق مصالحة العراق.

المبحث الثاني: الامن السياحي

يقصد بالأمن السياحي هنا الحماية القانونية التي تتكفل بها الدول لزوار الدولة المضيفة ، وهذه الحماية تشمل بطبيعة الحال الاشخاص والاموال، وعليه فان كل دولة تستقبل افواجا من السياح ملزمة بحمايتهم من الاعتداء والممارسات التي تبدأ من عبور السائح حدود البلد المضيف[١٠]. ان مفهوم الامن مركب وواسع مما ولد صعوبة في تحديد تعريف محدد له، واعتبره مفهوم متنازع عليه، كلمة الامن تعني من امن يأمن أمنا وأمانا، وهو الطمأنينة والسكينة واستقرار النفس والاحوال، والامن مطمح كل انسان في غدوة وراحة وفي اقامته وتنقلاته[١١]ويعد الامن السياحي جزء من الامن الشامل بمختلف اتجاهاته وخصائصه وان الامن السياحي يعني توفير الامن لكل من السائح وموضوع السياحة بحيث يشمل امن السائح في نفسه وحالة وعرضه وحمايته من الجرائم والمضايقات التي ممكن ان تقع عليه اما امن موضوع السياحة فيعني امن المنشاة السياحية والمواقع الاثرية والطبيعية والدينية والتاريخية[١٢].ويرتبط الامن السياحي بمجموعة من المتغيرات السياحية والاجتماعية والاقتصادية والتي تتطلب كثيرا من الانظمة والقواعد الامنية الخاصة به مثل الانشطة الادارية والامنية التي تستهدف تامين العملية السياحية بمختلف صورها، ويمتد مفهوم الامن السياحي ليشمل تامين والحفاظ على المنشاة السياحية من قرى وفنادق ومنتجعات ومطاعم واماكن ترفيهية وغيرها بما يؤمن قدرة هذه المنشآت على استيعاب السياح مع مراعاة شروط الامان والسلامة الموقعية.ويعد الامن الصحي ضمن مفهوم الامن السياحي من حيث اتخاذ الاجراءات الصحية مثل الكشف الصحي والوقاية والتطهير ونظافة العاملين في المجال السياحي، وان مستوى الخدمات المقدمة وانعكاسها على مستوى النشاط السياحي يعد جزءا مكملا الامن السياحي.وقد اتسع مفهوم الامن السياحي بالإضافة للعوامل التي ذكرت ليشمل امن السياح ضد المخاطر الامنية التقليدية مثل الحوادث والسرقات، اذ يتخذ بعض الفئات المتخصصة في الاجرام من السياحة مسرحا لمزاولة نشاطها الاجرامي وذلك بسبب العوامل الاتية[١٣]:

١. جهل السائح بمعالم البلد المزار وعدم فهمه لطبائع المواطنين وشعوره بالغربة مما يجعله فريسة للمجرم السياحي.
٢. ان السياح القادمين من دول مشهود لها بالأمن في كثير من الاحيان لا يتخذون احتياطات امنية على انفسهم وممتلكاتهم.

٣. انصراف السائح وتركيز انتباهه على مشاهدة المعالم السياحية دون اخذ الحذر لما يدور حوله.

٤. تقوم وسائل الاعلام والدعاية الخاصة بالشركات السياحية على الاغلب بطمأنة السائح على توفر الامن والطمأنينة دون الاشارة الى بعض المحاذير التي قد يعترض لها السائح.

٥. ان حرص السائح على عدم اثارة المشكلات التي قد تؤخر سفرة يعزف عن الابلاغ عما وقع عليه من جرائم[١٤].ويتضمن مفهوم الامن السياحي انشطة الشركات السياحية وحصولها على التراخيص وكذلك المرشدين السياحيين في مجال تنظيم الرحلات والانواع السياحية من حيث عمليات الحجز واصدار تذاكر السفر واتخاذ الاجراءات ضد المخالفين للإجراءات الامنية والقانونية.وقد تطور مفهوم السياحي مؤخرا ليشمل الارهاب وتداعياته على السياحة والسياح اذ تتعرض العديد من الدول الى العمليات الارهابية خاصة في الدول التي تعتمد في اقتصادها على السياحة، مما تتطلب اتخاذ الحيطة والحذر من قبل السياح والتي انعكست اثاره على السياحة مما ولد اثرا سلبيا على ضعف السوق السياحي الدولي، وخاصة دول العرض السياحي.وتعرض العراق بهد عام ٢٠٠٣ الى الكثير من العمليات الارهابية التي استهدفت امنه الوطني والسياحي، اذ استهدف الارهاب معالمه الحضارية والاثارية والدينية، اذ تعرض مرقد الاماميين العسكريين في سامراء للإرهاب التكفيري عام ٢٠٠٦ واثر ذلك سلبا على ضعف سوقه السياحي الديني ولو لفترة قليلة، كما تعرضت محافظة نينوى في عام ٢٠١٤ – ٢٠١٦ الى العمليات الارهابية التي استهدفت معالمه الاثرية والدينية حيث هدم مرقد النبي يونس (عليه السلام) ودمرت اثار الحضر والحدباء وتم تهريب الكثير من الاثار الوطنية لدول الجوار الاقليمي والدولي.اما على مستوى الدول المنشئة للسياحة فاغلبها تتدخل للحد من السياحة الخارجية لأسباب سياسية مثل رغبتها في التركيز على السلع المادية فقط دون الخدمات او وضع القيود على حركة الافراد للخارج للحد من استخدام العملة الاجنبية في السياحة الخارجية[١٥].وتؤثر الحروب والازمات السياسية على النشاط السياحي بالنسبة لدول الطلب والعرض السياحي ويؤثر على اختيار السائحين لدولة او لمنطقة دون اخرى وبالتالي يؤدي الى تقليص الطلب السياحي الدولي في المناطق المحتمل حدوث الحرب فيها، ليس انعكاسا للأحوال النفسية للسياح بل ان الكثير من حكومات الدول تلجا الى تحذير مواطنيها ومطالبتها لهم بعدم السفر الى المناطق المحتمل حدوث هكذا حالات.اما بالنسبة للدول المستقبلة للسياح فان الظروف السياسية تؤدي دورا كبيرا في الحد من السياحة الخارجية خاصة بالنسبة لتلك التي لا تتمتع بأنظمة سياسية متقدمة وحكومات غير مستقرة مثل الدول النامية مما يؤثر على السائحين الاجانب من لا يستطيعون تحمل هكذا ظروف مثل (الاضطرابات الامنية وحوادث العنف والقتل)بما ان السياحة تتسم بموسميتها التي تجعل من الطلب السياحي في تزايد لذلك توجب تكثيف الجهود وتعبئة الامكانات المادية والبشرية لها، كما ان السياحة تمتاز بحساسيتها للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الظروف المحلية لدول العرض السياحي، والحروب الاقليمية والمنازعات السياسية التي انعكست سلبا على النشاط السياحي، اذ ان دول الطلب السياحي تمنع سكانها من التوجه نحو دول العرض السياحي في حال توتر في العلاقات السياسية بينها وبين جوارها الاقليمي او بينها وبين دول العرض السياحي حيث يتم استخدام احدى الادوات الضاغطة في المجال الاقتصادي (الغذاء، الماء، الاستيراد،.... وهكذا) وهذا ينبق على قطاع السياحة.وتساهم الاحداث المفاجئة كالانقلابات او عمليات التطهير العرقي او الديني وكذلك الكوارث الطبيعية كالزلزال والبراكين والاعاصير وان كانت قليلة مع وجود الاجهزة الحديثة للتنبؤ بهذه الظواهر قبل حدوثها في تغيير وجهة السائح وعلى النشاط السياحي للدول المستقبلية للسياح، وهذه كلها عوامل تقلل النشاط السياحي وتضعفه[١٦]وتوجد مخاطر امنية تقع من السائح نفسه ويجب على دول العرض السياحي ان تؤمن نفسها من هذه المخاطر مثل التجسس والمخدرات والتهريب الكمركي.ان استتباب الامن في اي دولة يساهم في جلب الاستثمارات على المستوى الاقليمي والدولي ويعزز من السياحة ومردودها الاقتصادي، فالترابط بين الامن والسياحة يعد شرطا اساسيا ومادة اولية مهمة لصناعة السياحة، فلا وجود للسياحة بدون امن، اذ ان كثير من دول العالم تتعثر فيها الخطط السياحية لكون السائح يضطر الى تقليل مدة الاقامة او ترك المرفق السياحي وبالتالي تشويه صورة هذا المرفق[١٧].

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستقرار السياسي والامن السياحي

يعد الاستقرار السياسي من بين اهم العوامل المؤثرة على السياحة خاصة ان الطلب السياحي لديه حساسية كبيرة اتجاه اشكال العنف الساسي كالحروب والارهاب والاضطرابات التي تهدد امن وسلامة السياح في المقاصد السياحية، وتسعى كل الدول في العالم الى اتخاذ العديد من الاجراءات سعيا منها للحفاظ على الاستقرار السياسي والذي بدوره يساهم في تعزيز صورتها السياحية اقليميا ودوليا وهذا ما نسعى الى توضيحه في هذا المحور[١٨].

١. **اهمية الاستقرار السياسي في السياحة:** ان الاستقرار بحد ذاته قد يكون سياسيا، او اقتصاديا، لأنه لا يمكن ان تفتح ابواب الاستثمار في ظل ظروف تتصف بالانقلابات السياسية والتوترات الداخلية، لكن الدولة المتمتعة بالهدوء السياسي فإنها تمثل مرتعا للاستثمار في كل المجالات

الاقتصادية بصفة عامة والسياحية بصفة خاصة[١٩]ان السياحة والسياسة بينهما علاقة وثيقة، ان لم تكن مستقرة الى حد ما، حيث تشكل الظروف والتطورات السياسية المحلية والدولية اوضاع السياحة والبيئة التي تعمل فيها هذه الصناعة (السياحة)، وتؤثر السياحة على الهياكل والعمليات السياسية وهي مجال صنع السياسات ذات الاهمية لمعظم الحكومات التي تسعى الى استغلال الفرص الاقتصادية بشكل كامل، فضلا عن الاستخدامات الاجتماعية والسياسية وفي الغالب غياب الاستقرار السياسي في السياحة ينجم عنه على سبيل الذكر الاثار التالية[٢٠]:

أ. انخفاض في اعداد السياح القادمين الى الدولة التي يسودها عدم الاستقرار السياسي والامني او حتى مجرد وقوعها الى جانب دولة تسود بها هذه الحالة.

ب. انخفاض اهتمام الدولة بقطاع السياحة لانشغالها بالأوضاع السياسية، مما يؤدي الى ضعف في مستوى الخدمات والبنى التحتية، وعدم الاهتمام بالمواقع السياحية وتطويرها والترويج لها.

ج. امكانية تعرض السائح الى الاعتداءات او الاضطهاد والغش، او السرقة، او حتى القتل، حيث من الممكن قيام المتمردين باستغلال السياح وحجزهم كرهائن لتحقيق مطالب خاصة من الحكومة، كما حدث في الفلبين حيث قام الثوار باحتجاز اكثر من (٨٠) سائح في اربع فنادق للضغط على الحكومة لتحقيق مطالب سياسية.

د. امكانية تعرض المواقع السياحية والاثرية والمتاحف للسرقة او التخريب او الدمار في ظل تعرض الدولة للحرب او الابتزاز لتحقيق مطالب سياسية من قبل المتمردين او غير ذلك.كما ان الاستقرار السياسي احد المتطلبات الرئيسية لجذب السياحة الدولية الى الاماكن السياحية، فان الاحتجاجات العنيفة والحروب المدنية، والاعمال الارهابية، والانتهاكات لحقوق الانسان، او حتى مجرد التهديد بهذه النشاطات، ستودي الى قيام السائحين بإلغاء اجازتهم، ويعتبر الاستقرار عنصر هام جدا لنجاح الاستثمار السياحي بصفة خاصة[٢١].

٢. **العوامل السياسية المؤثرة في السياحة:**يتخذ العنف السياسي عدة اشكال الحروب، والانقلابات. والارهاب، والاضطرابات وهذه الاشكال قد تبقى لفترة قصيرة ولكن انعكاسها لمدة طويلة المدى على السياحة تدوم لعدة سنوات، لا يؤثر على الثقة لدى السائحين فحسب، بل يؤثر على الثقة لدى المستثمرين المحتملين لصنع السياحة[٢٢].

أ. الاستقرار الداخلي:والمقصود به (ثبات نظام الحكم المطبق في الدولة واستقراره) والسائح يفضل الذهاب لبلدان مستقرة ليستمتع بالهدوء والطمأنينة، فالدولة التي يسودها الصراعات العرقية، والثورات الداخلية، والاضطهاد والظلم، وتفشي بها ظاهرة الاجرام تصبح طاردة للسياح.

ب. الاستقرار الخارجي:المقصود به (علاقة الدولة بالدول الاخرى) فالدولة التي يسودها حالة الحرب او نزاعات وعدم الاستقرار تؤثر سلبا على اماكن القصد السياحي، والامثلة على ذلك كثيرة في هذا المجال ومن ابرزها تحذير الولايات المتحدة لرعاياها من زيارة منطقة الشرق الاوسط بسبب الاضطرابات العسكرية في المنطقة نتيجة الحرب مع اسرائيل، وبالتالي يتم التأثير على الاستثمار السياحي الذي يؤدي اما فقدان الاستثمارات او انخفاضها، عن المتوقع وتأثير العوامل السياسية وخاصة الحروب والحوادث الارهابية على قرار السفر ينتج عنه انخفاض حجم التدفق السياحي الذي تختلف حدته وفقا لعدة عناصر[٢٣].

ج. خطورة الحدث:حيث انه كلما زادت خطورة الحدث ادى ذلك الى انخفاض ثقة السائح بالسفر المقصود، ويؤدي به اما الى الغاء الرحلة، او التحول في مقصد اكثر امانا، او تأجيل الرحلة على احسن تقدير.

د. مكان الحدث: كلما كان الحدث في مكان يتجمع فيه السائحين كلما زاد تأثيره على التدفق السياحي، ان الاحداث العنيفة خاصة التي ترتكب على السائحين وفي الاماكن السياحية لها تأثير القوي، والاطول اثرا على الطلب السياحي، لذا فان المقاصد التي تدرك السائحون انها غير امنة تفقد جاذبيتها لديهم.

هـ. توقيت الاحداث وتكرارها: يؤثر توقيت الحدث على حجم التدفق السياحي فمثلا اي حدث ارهابي وقت موسم الرواج يمكن ان يؤثر بصورة اشد نسبيا على التدفق السياحي من حدوثه في موسم الكساد، كما انه كلما زاد تكرار الاحداث كلما زاد احجام السائح عن زيارة المقصد.

و. مدى تأثر صورة المقصد السياحي:

وهنا تلعب التغطية الاعلامية دورا كبيرا في ذلك، حيث تعد وسائل الاعلام احد العوامل تشكيل الصورة السياحية للمقصد في اذهان السائحين المحتملين مما يؤثر على التدفق السياحي حيث يتغير ادراك السائح للمقصد فور نقل الاحداث ومشاهدتها[٢٤].

٣. **الحروب والسياحة:** ان للحروب سواء كانت واسعة النطاق او محصورة في منطقة معينة، اثارها كبيرة على الطلب السياحي سواء بالنسبة للبلدان المعنية او بشان التدفقات السياحية العالمية، فاندلاع الحروب، خلافا الى الانشطة الارهابية، يميل الى ان يكون له الاثر السلبي على السياحة في المناطق الاكثر استقطاب الى السياحة ويطول الامر لفترة من الزمن، وتعد انواع الحروب التي لها تأثير مباشر على السياحة:

- الحروب العابرة للحدود.
- الحروب عبر الحدود.
- الحروب الاهلية.وتعد الحروب امرا مأساويا الى السياحة، وبالتالي فان النشاط العسكري يمكن ان يدمر البنية التحتية ايضا، وعلى سبيل المثال ففي الشرق الاوسط هناك عدة دول تعاني من الحروب الاهلية، بسبب عدم الاستقرار السياسي فيها، وهذه الحروب ادت الى الحاق الضرر الكبير بصناعة السياحة التي كانت مزدهرة في تلك البلدان، وكذلك الصراع العرقي بين القوميات والاديان والاقليات وغيرها الذي تسبب بتدمير السياحة فيها[٢٥].هناك عدد من المناطق غير المستقرة سياسيا في جميع انحاء العالم، سبب عدم الاستقرار هو النزاعات الدينية او العرقية او غيرها من الاختلالات وتشمل حالات عدم الاستقرار المتكررة في مناطق الشرق الاوسط والعراق يتأثر بها بشكل مباشر وهذه المناطق ليست مناطق معزولة ولكنها تشكل تهديدا لمناطق اوسع، وتشارك في بعض الاحيان في التدخلات العسكرية، وبالتالي تزعزع استقرار البلاد، تفرض الحروب تأثيرا كبيرا على الطلب السياحي، ليس فقط في المناطق القريبة ولكن الاوسع نطاقا ان لم يكن على نطاق عالمي على عكس الهجمات الارهابية.**ما نسعى إلى توضيحه في هذا المبحث.**إن الاستقرار بحد ذاته قد يكون سياسيا، أو اقتصاديا أو سيكولوجيا، فأما الأول، يمثله القانون، والثاني تتمثل به التنمية، والثالث يتجسد في مفهوم الأمن[٢٦].**الارهاب وتداعياته على القطاع السياحي** تعد ظاهرة الارهاب المتزايدة في العالم من اخطر اشكال التهديدات الامنية التي تواجه الدول لأنها تستهدف في جانب مهم جدا منها امن واستقرار ومستقبل مجتمعاتها، الارهاب الذي تمارسه الجماعات المسلحة ضد المدنيين الابرياء[٢٧].انواع الارهاب الذي هدد العراق على مدى السنوات السابقة والسنوات القادمة

أ. الارهاب العقائدي والطائفي.

ب.الارهاب العنصري.

ج. الارهاب الاقتصادي.

اشكال السياحة المتأثرة بالإرهاب تعد معظم اشكال او انواع السياحة معرضة الى الاعمال الارهابية، كما تعد من جهة اخرى المنفذ السهل الذي يمكن من خلاله دخول الارهابيين الى الدول السياحية تحت مسمى السائح اما انواع السياحة التي يمكن من خلالها دخول المتطرفين الى الدول المختلفة عن طريق السياحة هي[٢٨]:**السياحة الدينية:** ويقصد بها السفر الى الاماكن المقدسة للشعوب وبمختلف الاديان والملل.

أ. **السياحة التاريخية والثقافية:** اي زيارة المعالم التاريخية والاثرية والحضارية والثقافية

ب.**سياحة الراحة والاستجمام:** اي زيارة المناطق السياحية بهدف الراحة والاستجمام منها المناطق الطبيعية والشواطئ والغابات بقصد الترفيه النفسي.

ج. **السياحة العلاجية:** بقصد العلاج والنقاهة والاسترخاء.

د. **السياحة الاقتصادية:** اي التي يقوم بها المستثمرون بقصد جلب الاستثمار والتجار والتصدير والاستيراد.

هـ. **السياحة الرياضية:** ويصد بها حضور المهرجانات والمناسبات الرياضية وممارسة الالعاب والهوايات الاخرى.

ايضا تتركز الاعمال الارهابية الموجهة لضرب قطاع السياحة العالمية[٢٩]:

أ. خطف السياح والمطالبة بفدية نظير اطلاق سراحهم.

ب.ضرب المواقع الاثرية الحيوية للتأثير على مصادر الدخل السياحي.

ج. الارهاب وسرقة الاثار.

د. التأثير على المستثمرين في المجال السياحي.

هـ. السياحة الوهمية ومخاطرها.

و. السياح وتمويل العمليات الارهابية والتطرف.

ز. السياحة الاستخبارية والعسكرية.ويرتبط الاستقرار السياسي بالنظام السياسي ويتضمن تجنب الفوضى، ويعرفه هيرويتز ليون على انه "غياب العنف، واستمرار وثبات الحكومات، اكتساب شرعية النظام السياسي وغياب التغيير الهيكلي، عدم اللجوء للقوة والإكراه" ويتعلق كذلك بقدرة النظام

على إدارة الصراعات والأزمات الداخلية وتوجيه الأزمات الخارجية وتلبية المطالب، وهو ما يعكس كفاءته[٣٠].الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، إنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع، وفئاته عينا ساهرة على الأمن، ورافدا أساسيا من روافد الاستقرار[٣١].إن السياسة والسياحة بينهما علاقة وثيقة، إن لم تكن مستقرة إلى حد ما، حيث تشكل الظروف والتطورات السياسية المحلية والدولية أوضاع السياحة والبيئة التي تعمل فيها هذه الصناعة.وتؤثر السياحة أيضا على الهياكل والعمليات السياسية وهي مجال صنع السياسات ذات الأهمية لمعظم الحكومات التي تسعى إلى استغلال الفرص الاقتصادية بشكل كامل، فضلا عن الاستخدامات الاجتماعية والسياسية، التي توفرها. ومع ذلك، فإن الإجراءات الحكومية والأيديولوجيات والأحداث السياسية القادرة على إثارة مجموعة من الأزمات وعدم الاستقرار السياسي[٣٢].

الخاتمة

هكذا بات من الواضح من وراء ظاهرة عدم الاستقرار لابد من اتباع جملة من الاليات، على الصعيد الداخلي، والاقليمي، والدولي، ان عدم الاستقرار السياسي في البلد له تأثير مباشر على قطاع السياحة، وقد تبين من الجانب النظري ان الاستقرار السياسي عامل مهم جدا من اجل جذب السياح لان الامر يتعلق بسلامتهم وفي وجود العنف السياسي يتراجع اداء القطاع السياحي. ويتحول الى السياح الى وجهات اخرى يتوفر فيها الامن والاستقرار.

النتائج

من بين الاستنتاجات التي خرج بها البحث، الاتي:

١. للاستقرار السياسي معان كثيرة، كلها تتعلق بوجود حالة من الانتظام في سير الامور في اي دولة، وفق تخطيط مسبق من قبل النظام السياسي. اما اللاستقرار السياسي، فهو على العكس من ذلك يشير الى ان الامور تسير بطريقة تخالف ما مخطط لها من قبل النظام السياسي، وبالتالي فأن مردوداته لن تكون محسوبة وغالبا ما تصب في غير صالحه.

٢. هناك اسباب كثيرة تقف وراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهي تقسم الى: داخلية: سياسية، دستورية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية. وخارجية: اقليمية ودولية، الا ان المسببات الداخلية هي الاساس، ولولاها لما تمكن العامل الخارجي ان يجد له فرصة للتدخل في الشأن العراقي الداخلي.

٣. هناك اليات متعددة ايضا من الممكن اللجوء اليها في سبيل ارساء دعائم الاستقرار السياسي في العراق، وهي تقابل المسببات او بواعث عدم الاستقرار. وكذلك تم تقسيمها الى اليات داخلية واخرى خارجية.

المقترحات

١. من المهم ان تترك القوى السياسية العراقية في المرحلة القادمة اسلوب المحاصصة في ادارة البلاد، وان تتجه صوب الطريقة المتبعة في الدول الديمقراطية، اي الانتخاب حسب الكفاءة والخبرة، وان تفعل السياسة الخارجية، وعدم عزل العراق عن المحيط الاقليمي والدولي.

٢. من اللازم على الحكومة العراقية ان ترسم سياسات عامة، تؤدي الى حدوث اصلاح شامل، اقتصادي واجتماعي وامني وثقافي، لكي ينعكس بشكل ايجابي على السياحة ومن ثم الاستثمار السياحي.

٣. العلاقة بين الاستقرار السياسي والسياحة علاقة تبادلية فكليهما يؤثر في الاخر، حيث يعتبر احد العوامل الخارجية للبيئة النظام السياحي.

٤. من اجل تخفيف اضرار عدم الاستقرار السياسي، يجب وضع تسهيلات سياحية للسواح الوافدين وكذلك وضع سياسات تسويقية تتماشى مع مختلف اشكال الانفاق السياحي ورفع القيود والتدابير الوقائية التي لا تزال تفرضها بعض الدول للوقاية من وباء كورونا.

الهوامش والمصادر:

(١) فلاح جاسب عودة، التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م دراسة حالة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ٢٠١٣، ص ٢٣– ٢٥.

(٢) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، ط١، المعهد العالي للذكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦١– ٦٥.

(٣) منير محمد بدوي، مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد (٣)، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، ١٩٩٧، ص ٨٤.

(٤) جابر حبيب جابر، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١١٢٤٧)، ١٣/ ٩/ ٢٠٠٩.

(٥)عدي فالح عبد الحسين، العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، جامعة بغداد، كلية العلوم ٢٠١٠، ص ٧٠- ٧١.

(٦) مجموعة مؤلفين، نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص ١٤- ٢٢.

(٧) سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٧- ١١.

(٨) صالح جواد كاظم وغلي غالب العاني، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٦٣.

(٩) علي عبد العزيز مرزة نور الياسري، الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد، ٢٠٠٩.

(١٠) رعد عبد عباس، مديرية الأمن السياحي وتأثيرها في الحد من الجريمة المنظمة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياحية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد، ٢٠٢٤، ص ٤٢- ٤٣.

(١١) هاشم عوض نفل الله مخيف، أهمية الاستراتيجية الأمنية في دعم القطاعين السياحي والفندقي، مجلة السودان، ٢٠١٦، ص ١١٨.

(١٢) رؤوف بوسعيد، آفاق تحقيق الأمن السياحي في الجزائر، مجلة الفكر القانوني السياسي، ٢٠١٦، ص ١٨- ١٩.

(١٣) عيسى علي، مكافحة الإجرام السياحي أثره على السياحة المستدامة في الجزائر، ٢٠١٩، ص ٦٣.

(١٤) محمود شاكر وخالد عبد العزيز، مفاهيم أمنية، جامعة نايف للعلوم العربية الأمنية، الرياض، ٢٠١٠، ص ٩٣.

(١٥) غادة الصالح، اقتصاديات السياحة، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٩٦- ٩٧.

(١٦) الشبكة الدولية للأنترنيت، على الرابط: https://doc.aljazeera.net/science-and-astronomy/2023/3/7

(١٧) علي فائز، الامن السياحي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٢٤، ص ٥٧.

(١٨)الشبكة الدولية للأنترنيت، على الرابط:
https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497#google_vignette

(١٩) ظاهر الشيخلي والطريحي، الاستقرار الامني في تنمية القطاع السياحي، دار الايام للنشر، عمان، ٢٠١٥، ص ٣٣.

(٢٠) مصطفى يوسف كافي، اخلاقيات صناعة السياحة والضيافة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ٧٨.

(٢١) احمد عبد السميع علام، الاقتصاد السياحي، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٧١.

(٢٢) مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق.

(٢٣) نهى خليل ابراهيم، السياحة في الدول الإسلامية في ظل الظروف المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠١٣، ص ١٥٨.

(٢٤) نفس المصدر، ص ١٥٦.

(٢٥)Kurez & Prerolsek. B (2015), Influence of security Threes on tourism destination derelop mentlf, O. Tourism Ed gournal of Sports Scienciences, tourism ans weunal of sports sciences toueism and weuness. 2010, P 163.

(٢٦) فضل ظاهر، فاضل الشيخلي وجعفر الطريحي، الاستقرار الأمني في تنمية القطاع السياحي، دار الأيام للنشر والتوزيعص ٣٣.

(٢٧) دينا جواد، الإرهاب في العراق دراسة في الأسباب الحقيقية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٣)، س ١٣٠.

(٢٨) زينب صادق مصطفى، إدارة المكونات الاستراتيجية للسياحة وتأثيرها في سياحة المجاميع (دراسة تطبيقية في مجال السياحة الدينية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم السياحة، ص ٢٨.

(٢٩) بنيامين يوخنا دانيال، السياحة والإرهاب، مطبعة بيشوا، اربيل، ٢٠١١، ص ٣٥.

(٣٠) عالم خلطي وسني قوري، سياسات التشغيل والاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (١٣)، العدد (١)، جامعة الجفلة، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ٢٩٠.

(٣١) فضل ظاهر، فاضل الشيخلي، مصدر سابق، ص ٣٤.

(٣٢) مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص ٧٩.